بيان صحفي –
القدس

2 نيسان 2014

الاتحاد الأوروبي يصدر تقريره السنوي حول تطور سياسة الجوار الاوروبي في عام 2013 لفلسطين

قدم اليوم ممثل الاتحاد الاوروبي السيد جون غات-راتر الى وزير الشؤون الخارجية في السلطة الفلسطينية الدكتور رياض المالكي تقرير سير عمل سياسة الجوار الاوروبي لفلسطين لعام 2013 . ويتحدث الاتحاد الاوروبي في تقاريره السنوية عن الانجازات في مجال الاصلاح التي نفذتها الدول في اطار سياسة الجوار الاوروبي ويحدد المجالات التي تحتاج الى مزيد من الجهود .المفوضية الاوروبية والممثل الأعلى للاتحاد الاوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الامنية نشرا لاول مرة "رزمة الجوار " السنوية في شهر آذار 2014 حيث تضمنت تقارير التقدم في الدول المجاورة الأقرب للاتحاد الاوروبي.

وقال ممثل الاتحاد الاوروبي جون جات راتر :" في 2013 اتفق الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية على تعميق العلاقات المشتركة بناء على أجندة مشتركة للإصلاح تمتد لخمس سنوات. هذه الاجندة تضع أولويات الاصلاح في كافة المجالات ضمن التعاون الأوروبي الفلسطيني. ان تقرير التقدم لعام 2013 هو أول تقييم سنوي للخطوات التي اتخذت لتطبيق هذه الاجراءات الاصلاحية المتفق عليها. ان أهم التطورات التي حدثت في عام 2013 هي استئناف المحادثات الفلسطينية الاسرائيلية المباشرة مما يجدد الامل بتحقيق حل سلمي ومتفق عليه للصراع، كما تخلق هذه فرص جديدة لتعميق العلاقات الاوروبية في الاتجاهين. خلال اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في كانون أول الماضي، عبر الاتحاد الاوروبي عن استعداده ،حال الوصول الى اتفاقية نهائية ، لتطبيق شراكة ذات امتيازات خاصة مع الجانبين. هذه الشراكة ستأتي بمنافع حقيقية في المجالات الاقتصادية والتجارية للجانبين ."

يشير التقرير الى ان الاحتلال الاسرائيلي والقيود التي يضعها تحبط التنمية الاقتصادية الفلسطينية وتشكل العقبة الأكبر اما الاصلاح خاصة الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية. هذا اضافة الى غياب المصالحة الداخلية الفلسطينية. بالرغم من ذلك يشير التقرير الى المجالات التي يمكن للسلطة الفلسطينية تسريع الاصلاحات فيها ضمن نطاق صلاحياتها كالقطاع العام وموظفي الخدمة المدنية والعدالة وأوضاع السجون الفلسطينية. كما ويؤكد التقرير على ضرورة ايجاد بيئة عمل ملائمة للصحفيين وكذلك ضرورة معالجة العنف ضد النساء.

في قطاع غزة، استمر وضع حرية التعبير في التدهور اضافة الى القيود التي فرضتها سلطات الأمر على مؤسسات المجتمع المدني.

ضمن الإنجازات الهامة في عام 2013 كان اتمام استراتيجية التصدير الوطنية والتي اسست لشراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص عبر مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي. وضعت هذه الاستراتيجية اجراءات متكاملة لتطوير التصدير وتنافسية المنتجات الفلسطينية في قطاعات مختلفة. كما وقد استمرت هيئة مكافحة الفساد بعملها الفاعل عبر التحقيق في عدد متزايد من القضايا وتحويلها الى القضاء.

للاتصال:
مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي
شادي عثمان 0599673958
انتونيا زافيري؛ هاتف: 859 2541 (0) 972+؛ محمول: 915 024 548 (0) 972+
من اجل قراءة التقرير باللغة الانجليزية والعربية
http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/

http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/documents/news/2014/20140401_enpprogressreport2013arabic_ar.pdf